الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.33

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون
فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)]،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢١٢/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢٠٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١/٦٤ المؤرخ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس – ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

181115 181115 15-20111 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و ٢١٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٣٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلّم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق منها، وإذ تؤكد أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصراً محورياً وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار شراكة عالمية أنجع من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حاسمة متزايدة في تدعيم القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية وآثارٌ إيجابية في التجارة والتدفقات المالية والقدرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي،

وإذ تشير إلى أن عام ٢٠١٨ هو العام الذي يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ شمول الجميع وأنه ينبغي أخذ الدول المراقبة في الحسبان لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بالقرار الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها الاستثنائي لما بين الدورتين الذي عقدته في ٨ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

٢ - تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٢]؛

٣ - تسلِّم بأن وحدة التفتيش المشتركة تقدم، في تقريرها عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة[٣]، توصيات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علماً بمذكرة الأمين العام المرفقة؛

٤ - تسلِّم أيضاً بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته، وتؤكد من جديد رأيها بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، ويسهم في رفاهيتها الوطنية واعتمادها على الذات، وطنياً وجماعياً، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤]، وترى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تحدَّد معالمه ويرسَم مسارُه على يد بلدان الجنوب، وأن يظل هذا التعاون مسترشداً بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛

٥ - تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٦ - تسلِّم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن، وأنه لا ينبغي النظر إليه كنوع من أنواع المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٧ - تطلب مواصلة جعل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءاً من السياسات والأطر الاستراتيجية لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٨ - تطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقديم توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

---

(٢) A/70/344.

(٣) JIU/REP/2011/3.

(٤) القرار ١/٧٠.

الثلاثي، بما يمكن أن يشمل، في جملة أمور، الانتداب الطوعي للموظفين وتعيين موظفين فنيين مبتدئين لدى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن تدابير من أجل تعزيز كفاءة المكتب وتأثيره على نطاق المنظومة؛

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يُدخل التعديلات اللازمة، حسب الاقتضاء، على إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[٥]، بالتشاور مع جميع دول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١٠ - تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام، مع الإشارة إلى ضرورة أن تُجري جميع الدول المزيد من المداولات بشأن الخيارات المعروضة في تقريره عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦] قبل الحسم في فكرة جعل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهة مستقلة تشغيلياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يُضَمِّن التقرير الشامل الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة عشرة، المقرر عقدها عام ٢٠١٦، بعد التشاور مع الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقترحاً شاملا بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبما يشمل الموارد المالية والبشرية والموارد المتعلقة بالميزانية، بوسائل منها إمكانية تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصية، في الوقت نفسه، بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامات محددة في إطار هذا التغيير، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١١ - تكرر الطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تُنشئ آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

---

(٥) SSC/17/3.

(٦) SSC/18/3.

الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحققها مختلف المؤسسات، كلٌّ من خلال نموذج العمل الذي ينتهجه دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعيِّن جهات تنسيق تمثيلية للانضمام إلى الآلية، وتطلب إلى مديرة البرنامج أن تتيح لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الفرصة ليكون ممثَّلا على نحو أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تمس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١٢ - ترحب مع الارتياح بالتقدم المحرز نحو إنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار العمل الجاري على إنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التقدم المحرز بشأن تعيين جهات تنسيق تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للانضمام إلى الآلية، وتكرر طلبها إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مواصلة إتاحة الفرصة للمكتب ليكون ممثَّلا على نحو أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تمس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١٣ - تهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المعنية الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مساعدة البلدان النامية على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات المستقاة من بلدان الجنوب، لا سيما مع أقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها وبطريقة تتفق مع ولايات تلك المؤسسات وخططها الاستراتيجية؛

١٤ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشجِّع على نقل التكنولوجيات بما يعود بالنفع على البلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٥ - تطلب أيضاً إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشجع استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه؛

١٦ - تطلب كذلك إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشجِّع وتدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا من خلال نقل التكنولوجيا بين بلدان الشمال والجنوب؛

١٧ - تسلِّم بالدور المهم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا السياق، أن يقوم بدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحديث وإيجاد أدوات وآليات جديدة تساعد منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء بفعالية في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٨ - تنوه بالجهود الإيجابية التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مواضيعية تتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحث في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على السعي، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، إلى زيادة تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عند الاقتضاء، لتعزيز أثره في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٩ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزِّز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات التي أثبت فعاليته فيها، ألا وهي تنسيق السياسات العامة، والتكامل الإقليمي، والروابط الأقاليمية، والترابط بين البنى التحتية وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تبادل المعارف والابتكارات التكنولوجية؛

٢٠ - تنوه بالدعم الذي تقدمه البلدان النامية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي، وتدعو إلى تكرار هذا النهج في مجالات أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعتماداً على الخبرة التقنية لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة؛

٢١ - تحيط علماً بأنه، استجابة للطلب المتزايد على الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نهضت اللجان الإقليمية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع ببحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى دولها الأعضاء، وعقد حوارات رفيعة المستوى في مجال السياسات العامة، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز تنفيذ مبادرات محددة لتنمية القدرات ومبادرات أخرى، وفي هذا الصدد، تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تدعم البلدان النامية، بناء على طلبها، على إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة التي تتولى زمامها هي بنفسها، في مجالات مثل أطر تخطيط التنمية

والأطر المالية الإقليمية، وأن تشجِّع الاتساق والتنسيق وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في ميداني البيانات والإحصاءات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٢ - تحث منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يمكِّن البلدان الأعضاء فيها من إقامة المزيد من الشراكات والأطر العابرة للحدود الوطنية، وذلك بغية تشجيع وتوسيع نطاق الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعرض، في التقرير الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة، آخر المستجدات عن الخطوات الملموسة التي اتُّخذت وأثرها من أجل مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٢٤ - تسلّم بضرورة حشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا الصدد جميع البلدان التي لديها القدرة إلى دعم هذا التعاون من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأيضاً في صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقاً لقرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن تدعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا في ما بين البلدان النامية؛

٢٥ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تُشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول التي لها مركز المراقب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية'' في إطار البند المعنون ''الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً شاملا عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب، يتضمن تقييماً للتدابير الملموسة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعن حالة تنفيذ هذا القرار.